المحور الثالث: الأنظمة النقدية:

1 . تعريف النظام النقدي

ويمكن تعريف النظام النقدي على نحو من التبسيط على أنه الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة، والقواعد الحاكمة لكيفية وشروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحول إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات.

ومن الضروري الإشارة إلى أن النظام النقدي لدولة ما يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي على النحو التالي:

- العنصر الأول : والذي يشير إلى مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانونا بإصدار وخلق النقود وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها.
- العنصر الثاني : وهو العنصر الذي يختص بالنقود وأنواعها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها.
- العنصر الثالث : وهو العنصر الذي يتضمن مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

2. أنواع النظم النقدية

مثلما تطورت النقود وتعددت أنواعها تعدد الأنظمة النقدية ومرت بمراحل عدة، نذكرها فيما يلي:

2- 1. القواعد النقدية السلعية: إن قاعدة النقد السلعية هي نظام نقدي تعرف فيه وحدة التحاسب النقدية لقدر معين من سلعة واحدة أو بالنسبة لأكثر من سلعة. أو بعبارة أخرى هي ذلك النظام الذي يحدد في ظله القانون النقدي سعرا ثابتا -مقاسا بوحدة التحاسب النقدية - للوحدة من السلعة أو من كل تلك السلع التي يقع الاختيار عليها قاعدة للنقد.

في هذا الصدد سنتناوله بقدر من التفصيل القاعدتين الأساسيتين لقاعدة النقد السلعية في البندين التاليين:

أ . قاعدة المعدنين:

بموجب هذه القاعدة تحدد الدولة نوعان من النقود المعيارية كل منهما من معدن مختلف ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة لذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكميات معينة من كلا المعدنين، فمثلا الوحدة الواحدة من النقود تعادل 1 غرام ذهب أو 5 غرامات من الفضة .

غير أن زيادة إنتاج الفضة أدت إلى انخفاض قيمتها وهذا ما دفع الأفراد الابتعاد عن التعامل بها والتعامل فقط بالنقود الذهبية ، إذ أن ميزات هذا النظام التي جرى توضيحا تصطدم بقانون جريشام والذي ينص

على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، وقد أدى عدم التوافق بين القيم النسبية للمعدنين في السوق وبين القيم النسبية التي تحددها الحكومة بينهما إلى فشل هذا النظام وخروج كل الدول التي كانت تأخذ به .

ب .**نظام المعدن الواحد:**

يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبا كان أم فضة، وهو ما يعرف بنظام الذهب ونظام الفضة، ويشتمل على:

- ✓ **نظام الفضة:**

عرف هذا النظام منذ القديم واستمرت العديد من الدول بإتباعه حتى عام 1914 ، ولقد عانى هذا النظام من صعوبة الاستمرار في تطبيقه، نظرا لإقبال معظم الدول على إتباع قاعدة الذهب، فأصبح من الصعب الاعتماد عليه في المعاملات الدولية، مما جعل قيمة النقود الفضية تتدهور، وتم الانتقال كليا إلى قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدي.

فهي لا تختلف عن قاعدة الذهب وتسمى أيضا بقاعدة المعدن الواحد كقاعدة الذهب إلا أن هناك فروق في التطبيق، حيث أن الدول التي أخذت بقاعدة الفضة قليلة العدد ومحدودة من حيث التأثير ولم تلعب دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي العالمي.

- ✓ **قاعدة الذهب:**

وقد اتخذت هذه القاعدة ثلاث أشكال أساسية:

- ✓ نظام المسكوكات الذهبية.
- ✓ نظام السبائك الذهبية.
- ✓ نظام الصرف بالذهب.

- ✓ **نظام المسكوكات الذهبية:**

هي أول الصيغ التي تم التعامل بها من خلال قاعدة الذهب إذ تسك النقود من معدن الذهب بحيث تمثل قيمة الوحدة

الواحدة ما تحتويه من ذهب. وقد شكلت المسكوكات الذهبية القسم الغالب من النقد المتداول، وإلى جانبها أوراق نقدية نائبة، ولكن في جميع الأحوال كانت المسكوكات هي النقد الأساسي. وللعمل بقاعدة الذهب، على الصعيد المحلي والخارجي وفي علاقته بالنُظم النقدية الأجنبية التي تسير على نظام الذهب، يجب توافر شروط معينة نذكر منها:

-تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب الخالص، وهذا بالطبع لا يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا، ولكن يكفي أن تكون النقود الورقية المتداولة، قابلة للتحوّل فعلا إلى ذهب بلا قيد أو شرط.

-يجب توافر حرية سك الذهب، وبأية كميات دون مقابل لمنع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية.

-وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية، أي تحويلها إلى سبائك، بدون مقابل لمنع ارتفاع السعر السّوقي عن السعر القانوني للذهب.

- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف بالذهب وعند حد التعادل.

ومن البديهي، أنه إذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على نظام الذهب، فإن سعر الصرف بينهما يتحدّد على أساس قسمة الوزن المعدني الصافي للجنيه الإسترليني مثلا على الوزن المعدني للدولار الأمريكي .ولنفرض أن المشرّع الإنكليزي يعرفه على أنه يساوي 7.32 غرامًا من الذهب ولنفرض أن المشرّع الأمريكي يعرف الدولار على أنه يساوي 1.5 غرام سعر صرف الجنيه الإسترليني بالدولار الأمريكي: $\frac{7.32}{1.5}$ =4.87 دولارات

- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب(خروج ودخول الذهب)للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للذهب .وكان من شأن هذا التدبير أن حافظت أسعار الصرف على ثباتها واستقرارها.

الشرط الأول هو الذي أعطى للذهب قيمته القانونية، أما توافر حرية سك وصهر الذهب فهي ضرورية للمحافظة على سعر التعادل بين السعر السوقي(في شكل سبائك)والسعر القانوني(في شكل مسكوكات) للذهب، أما شرط توافر حرية تصدير واستيراد الذهب(خروج ودخول الذهب)فهو الذي حقق التعادل بين سعر الذهب محليًا وعالميًا، مع الآخذ بالاعتبار نفقات نقل وتأمين الذهب، وهذا النظام ظل معمولا به حتى الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت البلدان بالتّخلي عنه تدريجيًا، نظرًا لحاجتها لاستخدام الذهب كغطاء للإصدار النقدي ولشراء العتاد الحربي.

✓ **نظام السبائك الذهبية:**

ويعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وإنما فقط في شكل سبائك ذهبية لا تقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون.

تميّزت الأحوال النقدية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بالاضطرابات والفوضى، وانخفضت القوة الشرائية للعديد من العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني الذي انهار انهيارًا تامًا. لذلك كان الهم الأساس ي الذي شغل أذهان الاقتصاديين ورجال الحكم، هو مسألة الإصلاح النقدي.

ولعل من الضروري الاشارة إلى أن تحول الدول إلى نظام السبائك الذهبية من نظام المسكوكات الذهبية يرجع إلى الآسباب التالية:

- خوف الدول من عدم توفر رصيد من الذهب يكفي لحاجة المعاملات التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج في ظل الاتجاه المتزايد نحو المزيد من النمو الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في الداخل والخارج وخاصة مع قصور الموارد من معدن الذهب في العديد من الدول.

- اكتشاف أن الفكرة الخاصة بحرية تحويل النقود الورقية وغيرها من الوحدات النقدية إلى مسكوكات ذهبية وبالعكس هي في الواقع أمر لا يبرره رأي سديد، فواقع المعاملات أظهر أن الأفراد لا يلجؤون إلى استعمال حقوقهم في تحويل البنكنوت النقدي إلى ذهب إلا في حالتين:

-الحالة الأولى :حالة المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الأسعار.

-الحالة الثانية :حالة وجود أزمات نقدية يهرع عندها الأفراد إلى طلب الذهب والاحتفاظ به.

وليس من المعقول أن يشجع المجتمع عمليات المضاربة ويحقق أغراض المضاربة الشخصية في تحقيق أرباح على حساب النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي أو يشجعهم على ذلك بالسماح بشرط حرية تحويل النقود إلى ذهب دون قيد أو شرط.

- اتضح أنه في أوقات الأزمات النقدية حينما يزداد الطلب فجأة على اكتناز الذهب، يصبح من الصعب ايجاد الكميات المطلوبة فورا التي تلبي كل رغبات الأفراد في التحويل إلى ذهب.

وعموما فإن من أهم الشروط التي ارتآها هؤلاء الاقتصاديون للعودة إلى نظام الذهب ما يلي :

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معيّن من الذهب .
- قابلية صرف النقود الورقية بالذهب وبالعكس وبلا قيد أو شرط.
- الكف عن سياسة التمويل التضخمي للموازنة العامة .
- الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة، من خلال العمل على التوازن الخارجي (التوازن التلقائي في موازين المدفوعات)
- أن تتوازن القوة الشرائية للنقود داخليًا وخارجيًا.
- توفير ثقة الأفراد بالعملة من خلال ثبات قوتها الشرائية.

غير أن الدول، إنكلترا مثلا، عندما عادت إلى قاعدة الذهب، اشترطت أن لا تقل كمية البنكنوت المراد تحويلها إلى ذهب عن قيمة معيّنة، وكان البنك المركزي الإنكليزي على استعداد لأن يبيع الذهب للأفراد في شكل سبائك ذهبية بوزن لا يقل عن 400 أوقية من الذهب، أو ما يعادل 1700 جنيه إسترليني أو 7575 دولارًا أمريكيًا .وبذلك تكون السلطات النقدية قد عملت على تحقيق هدفين:

-أبقت على شرط تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وبالعكس، وبدون قيد أو شرط.

-خفضت من نطاق التعامل بالذهب، حيث أصبحت النقود المتداولة في الداخل هي النقود الورقية، ومنع اكتنازه للاحتفاظ به لخدمة المدفوعات الدولية.

✓ **نظام الصرف بالذهب:**

يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريقة غير مباشرة وعن طريق وحدة النقد الأساسية لدولة أجنبية تسير على قاعدة الذهب، وفي هذا النظام كما هو واضح لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية للبلد على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة لعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية، أي أن عملة الدولة تكون قابلة للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله وسيطة لدولة أخرى، وقد تم التعامل بهذه الصورة من خلال مؤتمر جنوة عام 1922م ، وأصبح نظام الصرف

بالذهب نظاما دوليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث طبق في الكثير من الدول ، ويحقق هذا النظام عدة مزايا هي:

1. أنه يحقق مزايا السير على قاعدة الذهب من خلال الاحتفاظ بعملة دولة أخرى فقط.
2. أن احتفاظ الدولة بعملات أجنبية في بنوك الدولة المتبوعة يؤدي إلى تحقيق فائدة مالية على أرصدتها من العملة الأجنبية بحيث يعتبر ذلك موردا ماليا إضافيا للدولة التي تسير على قاعدة الصرف بالذهب.

إلا أنه وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتداعيات أزمة الكساد الكبيرة واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات عديدة لمواجهة الآثار الاقتصادية لذلك، مما أدى للتخلي عن إتباع قاعدة الذهب وعدم الالتزام بأحكامها من قبل العديد من البلدان ما أدى إلى انهيار قاعدة الذهب والتي يمكن حصر أهم الصعوبات والأسباب التي أدت إلى انهيارها بما يلي:

- قصور الكميات المتوفرة لدى البلدان من الذهب وعدم كفاية إنتاجه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الإصلاحية.
- عدم تكافؤ توزيع الاحتياطيات الذهبية بين البلدان إذ تركزت في بعض البلدان المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية، وبالرجوع إلى الإحصائيات الدولية احتوت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب على ثلاثة أخماس الذهب المتوفرة في العالم.
- فرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية والضريبية من قبل بعض البلدان بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية، ومثال ذلك فرض بعض القيود الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مركزها الاقتصادي المحلي وتجارتها الخارجية.
- تعارض بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول لشروط وأحكام قاعدة الذهب إذ قامت بعمليات التوسع في إصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطيات الذهبية الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك بهدف التوسع بالاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير.

2- 2.القواعد الائتمانية

هذه القاعدة حديثة النشأة، وتستخدم من قبل جميع الدول المعاصرة، حيث أصبحت النقود الورقية نقودا غير قابلة للتحويل إلى أي شكل آخر من المعادن. ومن ثم أصبحت النقود الإلزامية نقودا أساسية في التعامل وتنسب إليها وحدة التحاسب. وبناء على ذلك أصبحت نقود الودائع التي تولدها البنوك التجارية هي النوع الوحيد للنقود الاختيارية أو المشتقة المتداولة في النظم المعاصرة.

ومن استقراء تاريخ النظم النقدية يتبين أن الدول لم تتبن قاعدة ائتمانية اختيارا، بل إن هذه الدول وجدت نفسها في إطار هذه القاعدة كنتيجة للحرب أو الأحداث الأخرى المفجعة. فنتيجة للحروب تزداد المطالبات المالية للأجور والمستحقات الأخرى على نحو يفوق ما يمكن أن يوفره النظام الضريبي من تمويل، وتضطر الحكومات حينئذ لطبع نقود لمقابلة هذه الاحتياجات . ولقد أصبح من الواضح تماما أن قابلية

العملة للصرف بالذهب أو بالفضة أو بكليهما سواءً في الحاضر أو في المستقبل لم تعد أمرا جوهريا في استمرار تمتع النقود بالقبول في الشئون الاقتصادية الداخلية في البلد محل الاعتبار .بل إن النظام النقدي الدولي هو الآخر يتحرك تدريجيا من السلعية إلى الائتمانية، أو بتعبير آخر من الارتكاز على السلع ذهب أو فضة إلى الارتكاز على المستحقات . فقد أصبحت الدول تدخل في احتياطيا النقدية الدولية ليس فقط الذهب بل أيضا عناصر غير سلعية مثل الحقوق سهلة البيع المتمثلة في وحدات حسابية لدول قيادية، وكذا حقوق السحب والتي تعتبر نوعا من الاستحقاقات قبل صندوق النقد الدولي .ولهذه الأسباب وغيرها فإنه يبدو منطقيا أن نتوقع أنه بينما يستمر الذهب في لعب دور في العلاقات النقدية الدولية، إلا أن هذا الدور ستتناقص أهميته.